مجتمع

الصين: العثور على ناجيَين من انهيار مبنى

أفادت وسائل إعلام صينية رسمية، أمس الثلاثاء، بأن رجال الإنقاذ عثروا على ناجيَين آخرَين تحت أنقاض مبنى في وسط الصين انهار قبل أكثر من ثلاثة أيام. وقالت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) إن رجلاً وامرأة انتُشِلا بعد ظهر الاثنين، في وقت مبكر من صباح الثلاثاء. وانهار المبنى المكون من ستة طوابق يوم الجمعة في تشانغشا، عاصمة مقاطعة هونان جنوب بيكين. واعتقلت الشرطة تسعة أشخاص، بينهم صاحب المبنى، للاشتباه في تجاهلهم لقوانين البناء وارتكاب مخالفات أخرى. (أسوشييتد برس)

نيجيريا: خاطفون يستخدمون الضحايا دروعاً بشرية

قال الرئيس النيجيري محمد بخاري، يوم الإثنين، إن العصابات المسلحة التي خطفت العشرات من الركاب في هجوم على قطار بشمال نيجيريا تستخدم المدنيين دروعاً بشرية، مما يجعل من الصعب على الجيش تنفيذ مهمة إنقاذ. وقالت شركة السكك الحديدية الحكومية النيجيرية الشهر الماضي، إن 168 شخصاً صاروا في عداد المفقودين في أعقاب الهجوم الذي وقع في 28 مارس/ آذار. وقال بخاري إن الحكومة، التي تعرضت لانتقادات لعدم قيامها بما يكفي لإنقاذ الركاب، تحاول تجنب «نتيجة مأساوية» لأي عملية إنقاذ. (رويترز)

سورية: عيد النازحين يوقظ المواجع

يمرّ عيد آخر على النازحين في الشمال السوري يحيي في نفوسهم الأمل في العودة، ويرجع بهم لذكريات يحنون من خلالها للقاء ابن أو صديق أو عزيز فقدوه خلال السنوات الماضية، كما يتطلعون للعودة إلى منازلهم والاستظلال بأشجار غرسوها في أرضهم تمنحهم سلاماً وطمأنينة فقدوها.

تقيم خديجة الجدوع في مخيم التح شمال إدلب، وتحمل في جعبتها الكثير من الهموم والآماني. تقول: «عندما كنا في البلدة، في ليلة العيد نحضر الحناء ونحني الأطفال، نحضّر المهلبية ونخثّر اللبن ونحضّر القهوة أيضاً. وفي يوم العيد يتبادل الأهالي الزيارات بخير وسلام. كان الخير وفيراً، نهار العيد كان نهار فرحة، العيد هذا لا يشبه العيد، لا أحد من حولي فالعائلة متفرقة في لبنان وتركيا وكل فرد في مكان. هذا عيد القهر. بكيت كثيراً في الصباح». أما عبد الناصر يوسف وهو ناشط ثوري من ريف خان شيخون، فيقول: «لا أتوقع بعد أن شاهدت مقاطع مجزرة حي التضامن أن نستطيع العيش مع النظام، هؤلاء ليسوا بشراً ولا يرتقون أن يكونوا مجرمين حتى. العيد يذكرنا بالأقارب والجيران والرفاق والشهداء والإجتماع في البلدة. اليوم نعيش التفكك والكثير من الغصات». وتبقى تطلعات النازحين والمهجرين للعودة وانتهاء حقبة الظلم والقتل التي يقف عليها النظام في مقدمة أمانيهم لهذا العيد كما كانت في السابق، لتنتهي معها حياة النزوح في المخيمات التي يعانون فيها من أزمات لا تنتهي.

(العربي الجديد)

(عمر حاج قدور/ فرانس برس)

الدنمارك: عنف الأطفال خلف الجدران

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

أظهرت دراسة أجرتها مؤسسة «أوضاع الأطفال» الدنماركية الرائدة في مجال حماية الصغار من العنف الجسدي والنفسي، بين نوفمبر/ تشرين الثاني ويناير/ كانون الثاني الماضيين، وشملت 1156 طفلاً، أن العنف المنزلي في حق الأطفال يستمر في شكل مقلق. وكشف تقرير المؤسسة التي تضع هاتفاً ساخناً للأطفال كي يتصلوا به للتنفيس عن أحوالهم ويقدموا شكاوى تتعلق بالظروف السيئة التي يعيشونها خلف جدران منازلهم العائلية أن «13 في المائة من الأطفال تعرضوا إلى عنف عبر الدفع واللكم وشد الشعر والهزّ بعنف، وأن 9 في المائة ممن واجهوا هذه الحالات أبلغوا عن عنف خطير شمل الصفع واللكم والركل والضرب بأدوات». ورأى مدير المؤسسة (أوضاع الأطفال) راسموس كيدال أن «العنف النفسي والجسدي يسيران في موازاة بعضهما البعض». وتلقي المعلومات الجديدة عن العنف بحق الأطفال ظلالاً ثقيلة على المساعي التي تبذلها الحكومة الدنماركية لتحقيق الهدف العالمي للأمم المتحدة والمتمثل في وقف كل أشكال العنف ضد الصغار بحلول عام 2030. وأخيراً، أبدت وزيرة الشؤون الاجتماعية في حكومة يسار الوسط الدنماركية أستريد كراو صدمتها من تعرض صغار كُثر لعنف منزلي، ووصفت هذه الحالات بأنها «مقلقة للغاية»، ودعت إلى وضع خطة عمل جديدة «لتدارك سلبيات اعتقاد أطفال كُثر بأن العنف المنزلي أمر مقبول، وأنه جزء من العقاب، لأنهم لا يعرفون حقوقهم». وأكدت أن مؤسسة «أوضاع الأطفال» ستدعى إلى طاولة مستديرة للاستماع إلى مداخلاتها في شأن المسألة». وكانت دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «يونيسف» عام 2019 قد أظهرت أن نسبة 8 في المائة من تلاميذ الدنمارك بين الصف السادس والعاشر نظروا إلى العنف المنزلي، وبينه الجسدي، بأنه مقبول في سياق التربية، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 3 في المائة عام 2014. والعام الماضي، اتفق مشرعو البرلمان الدنماركي على خطة بعنوان «الأطفال أولاً» تهدف إلى جعلهم أكثر وعياً بحقوقهم. لكن كراو اعتبرت أن «هذه الخطة ليست حلاً، إذ يجب أن نجعل الدنماركيين قادرين على تقديم إخطارات حول وضع الأطفال في المنازل، مع اتخاذ تدابير لإبقاء مصادر هذه البلاغات مجهولة».

ويؤيد رئيس قسم علم النفس في جامعة جنوب الدنمارك آسك إكليت أن «مسؤولية الإبلاغ عن العنف لا تقع على الأطفال وحدهم، فإذا رأى مدرس مثلاً كدمات يجب أن يخطر السلطات، وذلك ليس اتهاماً وشكوكاً، بل تعبير عن قلق يجب أن تتدخل السلطات لتوضيحه». ويشير إكليت الذي يعمل منذ 30 سنة في علاج أمراض الصدمات النفسية إلى أن «نتيجة الإحصاءات والدراسات عن حالات العنف تستدعي التأمل، خصوصاً أنها تستعمل كل الأساليب من شد وهز ذراع واستخدام أدوات للضرب». لكنه يستدرك بأن «الحالات المرصودة لا تزيل واقع تراجع العنف في البلد، علماً أن دراسة أجرتها جامعة آرهوس (وسط غرب) قبل 50 عاماً أظهرت أن 80 في المائة من الآباء استخدموا التوبيخ أو العنف كجزء من تربية أطفالهم». ومنذ عام 1957 يمنع القانون الدنماركي معاقبة الأطفال في المدارس، بعدما كان تصدى للعنف ضد الزوجات عام 1921، لكن بقيت أشكال أخرى من التربية تصنّف اليوم باعتبارها عنفاً. وفي عام 1985، أقرّ البرلمان قانوناً لمكافحة العنف والعقاب النفسي والجسدي الذي ينفذه الأهل، وحمّل الأسرة مهمة حماية الطفل من العنف والتعرض لأي انتهاك، وذلك برقابة من السلطات الاجتماعية. كذلك، تبنّى البرلمان عام 1997 قانوناً حظر بالكامل أي شكل من أشكال التوبيخ والعنف النفسي والجسدي خلف جدران المنازل. ويعاقب قانون حماية الطفل في الدنمارك الأهل وأي شخص يمارس أياً من أشكال العنف مثل وصف الأطفال بأشياء قبيحة أو تجاهلهم لفترات طويلة كنوع من العقاب، أو إظهار أنهم لا يستحقون شيئاً، وكذلك مختلف أنواع التهديدات اللفظية التي فصلّها قانون مكافحة العنف ضد الطفل، ومنح السلطات الاجتماعية والشرطة صلاحية التحقيق بها. وفي حالات محددة، إذا أثبت التحقيق وجود عنف ممنهج، تنزع رعاية الطفل من أسرته لإدخال أفرادها، ربما على فترة، في ما يشبه تأهيلاً نفسياً واجتماعياً يهدف إلى تصحيح أساليبهم في الرعاية، استناداً إلى ما تحدده القوانين.

تردد بالإبلاغ

يتردد الأطفال في الدنمارك، على غرار الغالبية في العالم، في الإبلاغ عن العنف المنزلي خشية أن يتعرض الوالدان لأضرار من تدخل السلطات، وهو ما يعتبره رئيس قسم علم النفس في جامعة جنوب الدنمارك آسك إكليت «معضلة تعكس رؤية الأطفال لوالديهم كحماة لهم، بغض النظر عن السلوك، لذا لا يغامرون في الاتصال بالخط الساخن».

تحقيق

في أواخر عام 2021، راح اللبنانيون يتهافتون على مراكز الأمن العام للحصول على جوازات سفر. فاستحدث الأمن العام منصّة خاصة لتنظيم تلك العملية، لكنّ الضغط الكبير استوجب تعليق العمل فيها أخيراً

الجوازات اللبنانية
السفر معلّق حتى إشعار آخر

بيروت ـ **سارة مطر**

عادت قضية جوازات السفر اللبنانية إلى الواجهة، عقب إعلان المديرية العامة للأمن العام في السابع والعشرين من إبريل/ نيسان المنصرم وقف العمل بالمنصّة الإلكترونية المخصّصة لتقديم طلبات استخراج الجوازات وتجديدها، بعدما شارف مخزونها على النفاد بسبب الطلب الهائل عليها في حين لم يؤمّن التمويل اللازم لسدّ النقص. وفي بلد يطمح نصف سكّانه إلى الهجرة، تبيّن نتائج مسح أعدّته الشبكة البحثية «الباروميتر العربي» ونُشر الشهر الماضي، أنّ «اللبنانيين هم الأكثر تشاؤماً إزاء مستقبل بلدهم الاقتصادي».

وكانت المديرية العامة للأمن العام قد أوضحت في بيانها الصادر في أواخر إبريل الماضي أنّه «حتى تاريخه، لم يتمّ إيقاف الشركة المتعاقدة قيمة العقد الموقع، ما أدّى إلى تأجيل تسليم الكمية المطلوبة، بناءً عليه، اضطرّت المديرية إلى وقف العمل بالمنصّة، حفاظاً على مصداقية الأمن العام أمام المواطنين لعدم منحهم مواعيد جديدة دون إمكانيّة استقبالهم، وذلك لحين قيام المعنيّين بإجراء اللازم وتأمين الأموال المطلوبة»، لكنّه بحسب آخر مستجدّات القضية، كشف المدير العام للأمن العام، اللواء عباس إبراهيم، في حديث إلى أحد المواقع الإخبارية الإلكترونية أخيراً، أنّه تواصل «يوم الجمعة الفائت مع وزير المال يوسف خليل، وأكّد له أنّ الأمور (...) شارفت على الانتهاء، واعداً بتحويل الأموال بعد عيد الفطر». أضاف إبراهيم: «مع العلم أنّ وزارة المال طلبت منّا تعديل بعض البنود مع الشركة بعدما ارتفعت قيمة العقد من 22 مليار ليرة لبنانية (نحو 14,5 مليون دولار أميركي بحسب سعر الصرف الرسمي، ونحو 830 ألف دولار بحسب سعر صرف السوق الموازية) إلى 300 مليار ليرة (نحو 198 مليون دولار بحسب سعر الصرف الرسمي، ونحو 11,3 مليون دولار بحسب سعر صرف السوق الموازية) بسبب الفارق في سعر صرف الدولار». وتابع: «قمنا بما علينا فوراً، ومع ذلك أخذت الأمور وقتاً طويلاً وغير مبرّر. وقد قلت لوزير المال: حاجي تاخدونا وتجيبونا وتضيّعوا المزيد من الوقت».

ووفق مصادر «العربي الجديد»، فإنّ «الدولة اللبنانية تواصل عملية التسويف والمماطلة، سواء لناحية آلية الدفع للشركة المعنيّة أو الاتفاق على سعر صرف الدولار الأميركي في ظلّ تعدّد أسعار الصرف مقابل الليرة اللبنانية، ضاربةً عرض الحائط لطلب كميات إضافية منذ يوليو/ تموز 2021»، يشدّد على أنّ «جواز السفر حقّ طبيعي يضمنه القانون وهو مستند سيادي للبنان، بالتالي لا يجوز أن يكون حقّ الناس لعبة في هذا المجال. كذلك هو بشكل أحد إيرادات خزينة الدولة»، مؤكداً أنّه «بمجرّد مبادرة الدولة إلى دفع المبلغ المطلوب، سوف نستأنف العمل بالمنصّة، ومن الممكن أن ننجز أعداداً أكبر قد تصل إلى ثلاثة آلاف جواز سفر يومياً». وعن إمكانيّة تجديد جواز السفر القديم عبر مهره بالأختام، يلفت العميد عقيقي إلى أنّ «ذلك غير ممكن، فنحن ملتزمون بالمعايير الدولية التي تنصّ عليها المنظمة الدولية للطيران المدني (إيكاو) والتي تمنع تجديد الجوازات لأنّ المعطيات والبيانات الشخصية وصلاحية الجواز لا يظهرها سوى الكود (الرمز) التعريفي».

ويربط عقيقي الشروط التي سبق أن وضعها الأمن العام للحصول على جواز سفر، «بالظروف الاستثنائية التي أجبرتنا أحياناً على إعطاء الأولوية للأشخاص المضطرّين إلى السفر. وهي ليست شروطاً تعجيزيّة إنّما تسهيلية، ولن تكون لو سنّا أنّنا نعيش ظروفاً عادية»، مشدّداً «فنحن لا نمنع أحداً من السفر». يضيف عقيقي «في وقت يستطيع المغتربون فيه تجديد جوازات سفرهم في الخارج، يأتي بعض منهم إلى لبنان كون الكلفة أقلّ بكثير، وبالتالي يحجز هؤلاء مواعيد عبر المنصّة، الأمر الذي يتسبّب بدوره في زيادة الضغط وتأخير مواعيد مواطنين آخرين مقيمين هنا». وكانت مراكز الأمن العام قد شهدت ازدحاماً يومياً وإقبالاً كثيفاً على جوازات السفر، دفع المديريّة إلى تحديد العدد اليومي للطلبات، ثمّ اعتماد المنصّة المذكورة مطلع عام 2022، فحصل بعض المواطنين على مواعيد متأخّرة جداً.

سجناء في جهنّم

وفي حين يُعدّ الحصول على جواز سفر حقاً مكرّساً في الدستور اللبناني، أثار قرار وقف تلقّي طلبات جديدة ردود أفعال غاضبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، استنكرت «انعدام كلّ شيء» في لبنان، وقد أشار أحد الناشطين «أصبحنا رسمياً سجناء في جهنّم»، فيما علّق آخر «أهلاً بالإقامة الجبرية في الجحيم». وثمّة من طرح علامات استفهام حول احتمال أن تدخل تسلك جوازات السفر «بازار السماسرة والسوق السوداء».

غنى الجردي من الذين قدّموا طلباتهم قبل أيام من إغلاق المنصّة، تقول لـ«العربي الجديد»: «لم أكن أنوي تجديد جواز سفري، لكنّني عندما علمتُ باحتمال انقطاع الجوازات، بادرتُ إلى ذلك من باب الاحتياط فقط. لكنّني للأسف لم أتمكّن من الحصول على موعد». وتأسف الشابة المتخصصة في مجال علم النفس، لـ«عدم قدرة اللبناني على مغادرة بلده. لقد صرنا سجناء هنا»، متسائلة: «لمَ لا يصار إلى تيسير أمور المواطنين؟ ثمّة من يرتبط مستقبله ومعيشته بجواز سفر».

من جهتها، تخبر آية اسكندر «العربي الجديد» أنّها عانت الأمرّين للحصول على جواز سفر يخوّلها السفر إلى دولة خليجية تلقّت منها عرض عمل في مجال المحاسبة. فهي تردّدت، قبل إنشاء المنصّة، نحو عشر مرات على أحد مراكز الأمن من دون جدوى، سيّما أنّنا أنجزنا كلّ الإجراءات الإدارية لطلب كميات إضافية منذ يوليو/ تموز 2021»، يشدّد على أنّ «جواز السفر حقّ طبيعي يضمنه القانون وهو مستند سيادي للبنان، بالتالي لا يجوز أن يكون حقّ الناس لعبة في هذا المجال. كذلك هو بشكل أحد إيرادات خزينة الدولة»، مؤكداً أنّه «بمجرّد مبادرة الدولة إلى دفع المبلغ المطلوب، سوف نستأنف العمل بالمنصّة، ومن الممكن أن ننجز أعداداً أكبر قد تصل إلى ثلاثة آلاف جواز سفر يومياً». وعن إمكانيّة تجديد جواز السفر القديم عبر مهره بالأختام، يلفت العميد عقيقي إلى أنّ «ذلك غير ممكن، فنحن ملتزمون بالمعايير الدولية التي تنصّ عليها المنظمة الدولية للطيران المدني (إيكاو) والتي تمنع تجديد الجوازات لأنّ المعطيات والبيانات الشخصية وصلاحية الجواز لا يظهرها سوى الكود (الرمز) التعريفي».

ويربط عقيقي الشروط التي سبق أن وضعها الأمن العام للحصول على جواز سفر، «بالظروف الاستثنائية التي أجبرتنا أحياناً على إعطاء الأولوية للأشخاص المضطرّين إلى السفر. وهي ليست شروطاً تعجيزيّة إنّما تسهيلية، ولن تكون لو

صار جواز السفر حلم اللبنانيين (نور عصرو/ فرانس برس)

2023
هذا هو العام الذي تمتدّ إليه المواعيد المحجوزة على منصة الأمن العام الخاصة بجوازات السفر

لهذا تحظر الصين كشف جنس الجنين

تحظر الصين الكشف عن جنس الجنين تفادياً للإجهاض الذي قد تلجأ إليه عائلات عديدة في حال لم يكن جنس الجنين يناسبها، في ظلّ سياسات تحديد النسل. لكنّ الأمر لا يروق لكثيرين

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

أدّت سياسة الطفل الواحد التي اتّبعتها الصين قبل أكثر من ثلاثة عقود إلى اختلال التوازن بين الجنسَين، لا سيّما أنّ عائلات كثيرة كانت تأمل بأن يكون طفلها الوحيد ذكراً على خلفية التفضيلات التقليدية المجتمعية. وقد تسبّب ذلك في إجهاض ملايين الأجنّة من الإناث، علماً أنّ إجمالي عدد حالات الإجهاض في الصين بلغ 9,5 ملايين في السنوات الخمس الماضية. وقد دفع ذلك السلطات الصينية إلى إقرار قانون يحظر على المؤسسات الطبية تحديد جنس الجنين، إلا في حال استدعى سبب طبي الأمر. ولاحقاً، بسبب تشديد الرقابة على عمل المختبرات والمراكز الطبية، لجأت الأسر إلى الكشف عن جنس الجنين عبر طرق غير قانونية، من قبيل تهريب عيّنات دم النساء الحوامل إلى جزيرة هونغ كونغ التي تسمح بهذا الاختبار.

وقبل أن تغلق هونغ كونغ حدودها مع الصين بسبب أزمة كورونا الوبائية، كانت دوائر الجمارك الصينية تصادر يومياً مئات من عيّنات الدم تلك. وبحسب تقارير محلية، تبلغ تكلفة اختبار عيّنة الدم الواحدة نحو سبعين دولاراً أميركياً، وقد شهدت هذه العملية ارتفاعاً كبيراً منذ تخلّت الصين عن سياسة الطفل الواحد في عام 2015، واستمرّت بالارتفاع حتى نهاية عام 2019. ووفقاً لآخر تحديث صادر عن دائرة الجمارك الصينية، صودرت 420 ألف عيّنة دم مهرّبة عبر منفذ شنزن، المدينة الأقرب في البر الرئيسي الصيني من جزيرة هونغ كونغ، في عام 2018.

حسابات مربكة

تان بينغ، امرأة صينية في الثلاثينيات من عمرها تقيم في العاصمة بكين، تخبر «العربي الجديد» أنّه «بسبب الحظر الذي تفرضه السلطات بشأن تحديد جنس الجنين، اضطررت مرّتين في السابق إلى اللجوء إلى مختبرات هونغ كونغ من أجل معرفة إذا كان الجنين ذكراً أو أنثى كي أتّخذ مع زوجي القرار المناسب؛ إمّا الاحتفاظ به أو إجهاضه». تضيف تان أنّ «المرّة الأولى كانت في عام 2014، بعد عام واحد من زواجنا. حينها كنت حاملاً، ولم تكن الحكومة تسمح آنذاك إلا بطفل واحد، لذلك وددنا أن يكون ذكراً. وقد نجحنا في معرفة ذلك عبر وكالة مختصّة في تهريب عيّنات الدم إلى هونغ كونغ. وبعد أسبوع واحد علمنا أنّ طفلنا ذكر». وتابعت تان: «أمّا المرة الثانية فكانت في عام 2017 بعد عامين من سماح الحكومة بإنجاب طفل ثان. في تلك المرّة، كنّا نرغب في أنثى ليكون لدينا طفلان من جنسَين مختلفَين، لكنّ سلطات الجمارك صادرت كلّ عيّنات الدم المهرّبة في ذلك اليوم، ولم يتسنّ لنا معرفة جنس الجنين إلا عند ولادته.. ذكر».

وردّاً على سؤال حول احتمال إنجاب طفل ثالث بعد سماح السلطات بذلك في العام الماضي، تجيب تان: «لا أرغب في المخاطرة مجدداً، على الرغم من رغبتي في أن تكون لديّ ابنة». وأوضحت أنّها تخشى من ألا تتمكّن من معرفة جنس الجنين في ظلّ التشديد الأخير. كذلك فإنّ تكاليف رعاية ثلاثة أبناء باهظة جداً في مدينة مثل بكين».

وكانت السلطات الصحية في الصين قد كشفت في وقت سابق عن 470 مليون عملية إجهاض في البلاد بين عامَي 1979 و2019، علماً أنّ ذلك النوع من عمليات الإجهاض بلغت ذروتها في ثمانينيات القرن الماضي بالبلاد، إذ بلغ المعدّل في العام الواحد نحو عشرة ملايين عملية.

مخاوف مجتمعية

وعن التحوّل في تفضيلات العائلات الصينية ما بين الذكور والإناث، وفق القوانين والتشريعات الجديدة، يقول الباحث الاجتماعي تيان شانغ لـ«العربي الجديد» إنّ ذلك يأتي «استجابة طبيعية لمتطلبات الحياة، وهو أمر صحي وضروري لضمان تحقيق التوازن بين الجنسَين بعد عقود من الاختلال بسبب سياسات تحديد النسل». يضيف تيان أنّ «كلّ الأسر كانت تفضّل أن يكون طفلها الوحيد ذكراً ليعينها على الحياة في ظل الظروف المعيشية الصعبة، لذلك انتشرت عمليات الإجهاض في العقود الماضية»، لافتاً إلى أنّ «توجه الأسر إلى طرق التفافية من أجل تحديد جنس الجنين، على الرغم من حظر الأمر في الصين، يؤكّد مخاوف المجتمع من أن يكون المولود الجديد أنثى، نظراً إلى أنّها سوف تتبع مستقبلاً لعائلة زوجها، ما يعني فعلياً انقطاع نسل أسر الطفل الواحد ما لم يكن مولودها ذكراً». ويتابع تيان أنّه «لاحقاً، بعد السماح بإنجاب طفلَين وثلاثة، بات في الإمكان الاحتفاظ بالإناث للتنويع، لكنّ ذلك لم يحدّ من عمليات الإجهاض التي طاولت في تلك المرحلة الذكور أيضاً وإن كان بنسبة أقلّ مقارنة بإجهاض الإناث في السنوات السابقة». ويشير تيان إلى أنّ «استمرار عمليات الإجهاض بوتيرة مرتفعة من شأنه أن يقلّل من معدّلات الخصوبة، ويفاقم مشكلة المواليد الجدد الذين تراجعت أعدادهم بشكل كبير، الأمر الذي ينذر بحدوث أزمة ديموغرافية».

انتظر والدا الصغيرة طويلا قبل أن يعلما أنها فتاة (Getty)

لم يتسنّ لأهله معرفة جنسه إلا عند ولادته (Getty)

تحظر الصين الكشف عن جنس الجنين تفادياً للإجهاض الذي قد تلجأ إليه عائلات عديدة في حال لم يكن جنس الجنين يناسبها، في ظلّ سياسات تحديد النسل. لكنّ الأمر لا يروق لكثيرين

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

أدّت سياسة الطفل الواحد التي اتّبعتها الصين قبل أكثر من ثلاثة عقود إلى اختلال التوازن بين الجنسَين، لا سيّما أنّ عائلات كثيرة كانت تأمل بأن يكون طفلها الوحيد ذكراً على خلفية التفضيلات التقليدية المجتمعية. وقد تسبّب ذلك في إجهاض ملايين الأجنّة من الإناث، علماً أنّ إجمالي عدد حالات الإجهاض في الصين بلغ 9,5 ملايين في السنوات الخمس الماضية. وقد دفع ذلك السلطات الصينية إلى إقرار قانون يحظر على المؤسسات الطبية تحديد جنس الجنين، إلا في حال استدعى سبب طبي الأمر. ولاحقاً، بسبب تشديد الرقابة على عمل المختبرات والمراكز الطبية، لجأت الأسر إلى الكشف عن جنس الجنين عبر طرق غير قانونية، من قبيل تهريب عيّنات دم النساء الحوامل إلى جزيرة هونغ كونغ التي تسمح بهذا الاختبار.

وقبل أن تغلق هونغ كونغ حدودها مع الصين بسبب أزمة كورونا الوبائية، كانت دوائر الجمارك الصينية تصادر يومياً مئات من عيّنات الدم تلك. وبحسب تقارير محلية، تبلغ تكلفة اختبار عيّنة الدم الواحدة نحو سبعين دولاراً أميركياً، وقد شهدت هذه العملية ارتفاعاً كبيراً منذ تخلّت الصين عن سياسة الطفل الواحد في عام 2015، واستمرّت بالارتفاع حتى نهاية عام 2019. ووفقاً لآخر تحديث صادر عن دائرة الجمارك الصينية، صودرت 420 ألف عيّنة دم مهرّبة عبر منفذ شنزن، المدينة الأقرب في البر الرئيسي الصيني من جزيرة هونغ كونغ، في عام 2018.

حسابات مربكة

تان بينغ، امرأة صينية في الثلاثينيات من عمرها تقيم في العاصمة بكين، تخبر «العربي الجديد» أنّه «بسبب الحظر الذي تفرضه السلطات بشأن تحديد جنس الجنين، اضطررت مرّتين في السابق إلى اللجوء إلى مختبرات هونغ كونغ من أجل معرفة إذا كان الجنين ذكراً أو أنثى كي أتّخذ مع زوجي القرار المناسب؛ إمّا الاحتفاظ به أو إجهاضه». تضيف تان أنّ «المرّة الأولى كانت في عام 2014، بعد عام واحد من زواجنا. حينها كنت حاملاً، ولم تكن الحكومة تسمح آنذاك إلا بطفل واحد، لذلك وددنا أن يكون ذكراً. وقد نجحنا في معرفة ذلك عبر وكالة مختصّة في تهريب عيّنات الدم إلى هونغ كونغ. وبعد أسبوع واحد علمنا أنّ طفلنا ذكر». وتابعت تان: «أمّا المرة الثانية فكانت في عام 2017 بعد عامين من سماح الحكومة بإنجاب طفل ثان. في تلك المرّة، كنّا نرغب في أنثى ليكون لدينا طفلان من جنسَين مختلفَين، لكنّ سلطات الجمارك صادرت كلّ عيّنات الدم المهرّبة في ذلك اليوم، ولم يتسنّ لنا معرفة جنس الجنين إلا عند ولادته.. ذكر».

وردّاً على سؤال حول احتمال إنجاب طفل ثالث بعد سماح السلطات بذلك في العام الماضي، تجيب تان: «لا أرغب في المخاطرة مجدداً، على الرغم من رغبتي في أن تكون لديّ ابنة». وأوضحت أنّها تخشى من ألا تتمكّن من معرفة جنس الجنين في ظلّ التشديد الأخير. كذلك فإنّ تكاليف رعاية ثلاثة أبناء باهظة جداً في مدينة مثل بكين».

وكانت السلطات الصحية في الصين قد كشفت في وقت سابق عن 470 مليون عملية إجهاض في البلاد بين عامَي 1979 و2019، علماً أنّ ذلك النوع من عمليات الإجهاض بلغت ذروتها في ثمانينيات القرن الماضي بالبلاد، إذ بلغ المعدّل في العام الواحد نحو عشرة ملايين عملية.

مخاوف مجتمعية

وعن التحوّل في تفضيلات العائلات الصينية ما بين الذكور والإناث، وفق القوانين والتشريعات الجديدة، يقول الباحث الاجتماعي تيان شانغ لـ«العربي الجديد» إنّ ذلك يأتي «استجابة طبيعية لمتطلبات الحياة، وهو أمر صحي وضروري لضمان تحقيق التوازن بين الجنسَين بعد عقود من الاختلال بسبب سياسات تحديد النسل». يضيف تيان أنّ «كلّ الأسر كانت تفضّل أن يكون طفلها الوحيد ذكراً ليعينها على الحياة في ظل الظروف المعيشية الصعبة، لذلك انتشرت عمليات الإجهاض في العقود الماضية»، لافتاً إلى أنّ «توجه الأسر إلى طرق التفافية من أجل تحديد جنس الجنين، على الرغم من حظر الأمر في الصين، يؤكّد مخاوف المجتمع من أن يكون المولود الجديد أنثى، نظراً إلى أنّها سوف تتبع مستقبلاً لعائلة زوجها، ما يعني فعلياً انقطاع نسل أسر الطفل الواحد ما لم يكن مولودها ذكراً». ويتابع تيان أنّه «لاحقاً، بعد السماح بإنجاب طفلَين وثلاثة، بات في الإمكان الاحتفاظ بالإناث للتنويع، لكنّ ذلك لم يحدّ من عمليات الإجهاض التي طاولت في تلك المرحلة الذكور أيضاً وإن كان بنسبة أقلّ مقارنة بإجهاض الإناث في السنوات السابقة». ويشير تيان إلى أنّ «استمرار عمليات الإجهاض بوتيرة مرتفعة من شأنه أن يقلّل من معدّلات الخصوبة، ويفاقم مشكلة المواليد الجدد الذين تراجعت أعدادهم بشكل كبير، الأمر الذي ينذر بحدوث أزمة ديموغرافية».

انتظر والدا الصغيرة طويلا قبل أن يعلما أنها فتاة (Getty)

لم يتسنّ لأهله معرفة جنسه إلا عند ولادته (Getty)

بحسب ما تقول، قبل أن أقصد المركز الرئيسي وأقدّم طلباً للحصول على جواز سفر مستعجل».

أمّا كريم الذي فضّل التعريف عن نفسه بهذا الاسم المستعار، فيشير إلى أنّه تمكّن «بالواسطة» من الحصول على جواز سفر جديد. ويوضح لـ«العربي الجديد»: «التزمتُ بداية بالتقديم عبر المنصّة، لكنّني حصلتُ على موعد متأخّر، ولم يكن في وسعي الانتظار. حينها لجأتُ إلى أحد معارفي وحصلتُ على الجواز قبل أن ترتفع كلفته».

«قوارب الموت» متنفّسنا الوحيد

ويعبّر جاد المصري عن خوفه من عدم القدرة على تجديد جواز سفره، لا سيّما أنّه موعود بوظيفة محتملة في الخارج. ويقول لـ«العربي الجديد»: «حتّى الهرب من هذا البلد بات صعباً وممنوعاً. وصلنا بالفعل إلى حائط مسدود ووضع ماساوي». ويسأل المصري: «كيف لنا أن نلوم المواطنين الذين يهاجرون على متن قوارب الموت، معرّضين حياتهم وحياة أولادهم للخطر؟ نحن نعيش الذلّ والقهر والإنسانية حتّى عند عزمنا على مغادرة البلاد، إلى جانب معاناتنا اليومية مع الغلاء والوضع الأمني المتفلّت والحرمان من أبسط مقوّمات العيش».

في سياق متصل، تخبر سارة بغدادي أنّها أتت إلى لبنان مع ابنتَيها لتجديد جوازات سفرهن، كي يتمكّن لاحقاً من تجديد إقاماتهن في الكويت، غير أنّها لم تتمكّن من أخذ موعد، إذ أعلن الأمن العام وقف العمل بالمنصّة، وبالتالي هي اليوم في حالة ترقّب. وتشير بغدادي لـ«العربي الجديد» إلى أنّها لم تقدّم الطلبات عبر السفارة اللبنانية في الكويت «لأنّها تستغرق نحو أربعة أشهر، فكانت النتيجة هنا أسوأ».

وكانت المديرية العامة للأمن العام قد أوضحت في بيانها المذكور آنفاً أنّ «كلّ من لديه موعد على المنصّة، سيتمّ منحه جواز سفر، وفقاً للموعد المعطى له سابقاً»، مشيرة إلى أنّ «دوائر المديرية ومراكزها الإقليمية شهدت اعتباراً من عام 2020، ضغطاً كبيراً على طلبات الجوازات، فاقت عشرات أضعاف الأعوام السابقة، ما أثّر على المخزون لديها».

شارف مخزون جوازات السفر على النفاد بسبب الطلب الهائل عليها

وزير المال وعد بتحويل الأموال اللازمة للجوازات بعد عيد الفطر

المغرب: الإفلاس يهدّد الصيادلة ومطالبة بتحديث القوانين الناظمة

الرباط ـ **عادل نجدي**

يعيش صيادلة المغرب وتنظيماتهم المهنية في الوقت الراهن حالة استنفار قصوى قبيل مناقشة البرلمان مشروع قانون يهدف إلى تحديث الإطار القانوني الذي ينظّم مزاولة المهنة، في وقت يتخبّط فيه القطاع في مشكلات عدّة تضع ثلث صيدليات البلاد على حافة الإفلاس.

بحسب رئيس الهيئة الوطنية للصيادلة، حمزة أكديرة، فإنّ «المهنة باتت عاجزة عن توفير أدنى مقوّمات العيش الكريم للمنتسبين إليها ولأسرهم، فأفلس صيادلة كثر والقائمة مفتوحة، الأمر الذي خلق جوّاً من الاحتقان في داخل الأوساط المهنية، فظهرت صراعات وخلافات بين أبناء المهنة، في حين تلمّست فئة مهمّة أسباب الرزق خارج الوطن». يضيف أكديرة أنّ هذا ما يدفع إلى سؤال القائمين على شؤون البلاد حول «هجرة الأدمغة، هذا النزيف الذي يضرب المقدّرات البشرية للأمّة». من جهته، يرى رئيس كونفدرالية نقابات صيادلة المغرب، محمد لحبابي، أنّ «وجود قانون متجاوز للهيئة الوطنية للصيادلة، جعل المهنة في حالة فوضى أثّرت اقتصادياً عليهم». ويقول لـ«العربي الجديد» إنّ «القطاع يتخبّط في مشكلات جلّها تنظيمي، يصبّ فيها ما هو اقتصادي من جرّاء عدم حلّ المشكلات القديمة المتراكمة عبر السنين»، لافتاً إلى «استمرار تجميد مجالس الصيادلة، وعدم التطلّع إلى تجارب الدول المتطوّرة والمجاورة الناجحة ومحاكاتها في إشراك الصيدلاني في تطوير المنظومة الصحية بالبلاد».

ويوضح أكديرة أنّ «ثمّة معاناة حقيقية في داخل القطاع لأسباب عدّة، مثل ثقل الضرائب والمنافسة غير القانونية والتطاول على المهنة وعدم احترام المسلك القانوني للدواء وغياب إجراءات مواكبة سياسة تخفيض سعر الدواء وتضخّم أعداد خرّيجي الصيدلة وعجز السوق الوطني عن استيعابهم». ويحكي أكديرة عن «أسعار الأدوية المجمّدة. فقد عمدت وزارة الصحة في عام 2010 إلى تخفيض ثمن ثلاثة آلاف نوع من الأدوية»، مشيراً إلى أنّ «التخفيض الذي طاول أسعار الأدوية باهظة الثمن مثل تلك الخاصة بالسرطان كان مبرراً، بخلاف تخفيض أسعار باقي الأدوية الذي لم يخضع لدراسة، سواء أكان ذلك لجهة سبب التخفيض أو تداعياته المحتملة».

وفي حين تمضي وزارة الصحة في تخفيض أسعار الأدوية الأصلية منها أو الجنيسة، يحذّر أكديرة من أنّ «لذلك التخفيض عواقب فظيعة وتداعيات، لعلّ أبرزها اختفاء الأدوية ذات المردود الضعيف من الصيدليات، بسبب إحجام المختبرات الصيدلانية عن إنتاج الأدوية ذات هامش الربح الضيّق».

ويلفت أكديرة إلى أنّ «القيمة المالية لاستهلاك الدواء في المغرب لا تتعدّى 400 درهم مغربي (نحو 40 دولاراً أميركياً) سنوياً، وهو من أدنى معدّلات استهلاك الدواء على الصعيد العالمي»، شارحاً أنّ «تجاوز المشكلة وشكوى المستهلكين من ارتفاع أسعار الأدوية والمطالبة بتخفيضها من جهة، وشكوى الصيادلة من ضيق هامش الربح وإحجام الوحدات الصناعية عن إنتاج الأدوية ذات السعر المخفّض، يكمن في التغطية الصحية الشاملة لجميع الأدوية».

تجدر الإشارة إلى أنّ رقم معاملات سوق الأدوية في المغرب يُقدّر بنحو 12 مليار درهم (نحو مليار و200 مليون دولار)، وهو «رقم معاملات محدود» وفق أكديرة الذي يفصّل أنّ ثلاثة مليارات درهم (نحو 301 مليون دولار) منها تذهب إلى القطاع العام (مقتنيات المستشفيات العمومية وغيرها من المؤسسات الصحية التابعة للدولة)، في حين يقتسم القطاع الخاص تسعة مليارات درهم (نحو 903 ملايين دولار)، ولا يتعدّى مدخول بعض الصيادلة أربعة آلاف درهم (نحو 400 دولار) شهرياً.

ويتحدّث أكديرة عن سبب آخر من الأسباب التي أثّرت سلباً على الصيدليات، وهو يتعلّق بـ«بيع الأدوية من قبل جهات لا علاقة لها بمجال الصيدلة مثل المصحات الخاصة.

المهنة باتت عاجزة عن توفير أدنى مقوّمات العيش الكريم للصيادلة

القانون الذي يتجاوز الهيئة الوطنية للصيادلة أدّى إلى حالة فوضى

تنبّه الهيئات التنظيمية لصيادلة المغرب إلى خطورة الأزمة التي يعيشها القطاع الذي تحكمه قوانين قديمة، لا سيّما أنّ إحصاءات تشير إلى أنّ أكثر من أربعة آلاف صيدلاني من أصل 12 ألفاً هم على عتبة الإفلاس

يشكو صيادلة المغرب من ضيق هامش الربح (Getty)

وعلى الرغم من أنّ القانون يفرض على تلك المصحات ألا تبيع سوى الأدوية التي يحتاج إليها المريض في أثناء مدّة علاجه في داخلها، فإنّ تلك المصحات تعمد إلى بيع المرضى أدوية يستخدمونها في بيوتهم».

كذلك يتناول أكديرة «فوضى سوق الدواء في المغرب، التي تظهر من خلال البيع في السوق السوداء إلى جانب أمور أخرى. فعلى الرغم من أنّ المغرب وقّع اتفاقية مدبكرايم العالمية التي تنصّ على أنّ كل دواء يُصرف لمريض لا بدّ من أن يسلك مسلكه الطبيعي، وهو المرور من المختبر إلى شركة التوزيع ثمّ الصيدلية، وهو ما لا يُطبّق في المغرب».

وإلى جانب ذلك، يسلّط أكديرة الضوء على «عامل آخر يفاقم أزمة الصيادلة المغاربة، كما هي حال باقي الصيادلة في العالم، وهو انتشار الأدوية المزوّرة»، شارحاً أنّ «نسبة هذه الأدوية في السوق العالمية تصل إلى 10 في المائة، وتتراوح في أفريقيا ما بين 30 و50 في المائة».